

«المعاشات»: القانون الجديد يحقق أهداف المسيرة التنموية»



دبي: محمد ياسين

أكدت الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية أن المرسوم بقانون (57) لسنة 2023 بشأن المعاشات والتأمينات الاجتماعية الذي بدأ من 31 أكتوبر 2023، حرص على تحقيق التوازن بين احتياجات المرأة وحاجة المجتمع إلى أدوارها الفاعلة التي لا غنى عنها في تحقيق أهداف المسيرة التنموية في دولة الإمارات، لاسيما أن نسبة %النساء في فئة المؤمن عليهم المسجلين في الهيئة والعاملين في القطاعات المختلفة بالدولة 64

وبيّنت الهيئة أن الأحكام الجديدة للقانون دعمت دور المرأة في خدمة أسرتها ومجتمعها بالنص على استحقاقها للمعاش في حال انتهاء خدمة المؤمن عليها المتزوجة أو المطلقة أو الأرملة بناءً على طلبها، إن كانت مدة اشتراكها في التأمين 30 سنة، وبلغ عمرها 55 سنة، وبحيث يُخفض الحد الأدنى لمدة الاشتراك والسن لاستحقاق المعاش للمؤمن عليها التي لديها أولاد.

ويتمثل هذا الخفض في سنتين لمدة الاشتراك (28 سنة في الخدمة)، وثلاث سنوات للسن (52 سنة للعمر) عن الولدين الخامس والسادس، وثلاث سنوات ونصف لمدة الاشتراك (26.5 لمدة الخدمة) وأربع سنوات للسن (51 سنة للعمر) عن الولد السابع.

ومن ناحية أخرى فقد سمح القانون للمرأة بالاشتراك الاختياري بحد أقصى 3 سنوات للراغبات في الحصول على إجازة لرعاية أولادهنّ أو العناية بهم، مع استمرارها في دفع الاشتراكات المستحقة عن هذه المدة وعدّها ضمن مدة الاشتراك عند احتساب نهاية الخدمة.

كما أعاد القانون توزيع نسب المعاش على المستحقين بأن رفع حصص استحقاق الأرملة/ الأرملة إن تعددن إلى 40% من المعاش، في حين يستحق الأولاد (الذكر والأنثى) نسبة 40% من المعاش، ويستحق الأب أو الأم أو كلاهما 20% من المعاش، وكما يظهر من التوزيع الجديد فإن القانون رفع من نسب الأرملة على حساب الأبناء باعتبار أن إعالة الأبناء تقع على عاتقهم بعد وفاة المعيل.

وأبقى القانون على حق الأرملة في الجمع بين حصتها من المعاش المستحق لها عن زوجها وبين معاشها الشخصي أو بين حصتها من زوجها وبين راتبها من العمل، على خلاف القاعدة العامة في القانون التي لا تجيز للمؤمن عليه الجمع بين معاشين من الهيئة.

وقد وفر المرسوم الجديد عدداً من الامتيازات التي تدعم ثنائية أدوارها في خدمة المجتمع سواء تلك التي تتعلق برعاية الأبناء، أو تلك المرتبطة بتحقيق أهداف وخطط الحكومة في بناء دولة المستقبل التي ينعم فيها جميع مواطنيها بالرفاه الاجتماعي والاقتصادي.